



زيادة ملحوظة في عدد القادمين خلال عام ٢٠١٧، فبلغ عدد زوار المواقع الدينية ١٦٤ ألف زائر بزيادة مقدارها ٤٠٪ عن الفترة نفسها من عام ٢٠١٦، وبلغ عدد زوار المواقع الدينية عام ٢٠١٨ حتى نهاية شهر تموز ٩٠ ألف زائر.

ومع إعادة الأمن للعديد من المناطق تقوم الوزارة بتكثيف الجهود الترويجية لإعادة سورية كمقصد لسياحة رجال الأعمال من مختلف دول العالم بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والاتحادات الاقتصادية ذات الصلة.

■ ما الخطة المستقبلية لتجهيز البيئة المناسبة لاستقطاب واستقبال السائح العربي والأجنبي؟
■ تعتمد الخطة الترويجية المستقبلية على إستراتيجية تتضمن استعادة الثقة بالمنتج السياحي والتوجه نحو أسواق جديدة وجذب استثمارات محلية ودولية وتنفيذ حملة اتصالات وتسويق شاملة لتسليط الضوء على المقومات التاريخية والحضارية ومواقع جذب السياح والتحضير لاستقطاب عدد من الشركات السياحية وتجهيز البيئة المناسبة لاستقطاب واستقبال السائح العربي والأجنبي من خلال تكثيف العمل على فتح مراكز للزوار في أهم المواقع الأثرية السورية، إضافة إلى توافر الخدمات الأساسية (استراحة- دورات مياه- كافيتيريا) وسيكون مجهزاً بأحدث التقنيات بحيث يقدم بشكل فعال المعلومات التاريخية والقصص والعروض الافتراضية البصرية والسمعية والمجسمات التمثيلية والمواد الترويجية، ووضع شاشات عرض على معابر الدخول إلى سورية تتضمن معلومات عامة عن سورية وإجراءات الدخول ومقاطع ترويجية مرتبطة بقناة الوزارة على اليوتيوب بالإضافة إلى عدد من المسارات السياحية.

■ ما خطتكم لتشجيع رجال الأعمال السوريين والعرب والأجانب للاستثمار بمشاريع سياحية جديدة في سورية؟

■ تركزت خطة وزارة السياحة بدايةً إلى إعداد وتهيئة المواقع للاستثمار السياحي وبلورتها تخطيطياً واقتصادياً لتكون فرص استثمار ثمينة وطرح تلك المواقع بشفاافية للتنافسية الإيجابية، مع العمل على تطوير القوانين والتشريعات التي تكفل تقديم التسهيلات والإعفاءات المالية لإشادة وبناء الفنادق والمنشآت السياحية والحرص على تطبيق ذلك وتقديم إعفاءات وتسهيلات استثنائية ومشاريع سياحية نوعية، بالإضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص بالاستثمار وتنمية السياحة ودعم اتحاد غرف السياحة الذي يمثل المستثمرين ومشغلي المنشآت السياحية للعمل والتطوير والمشاركة في تنمية قطاع السياحة، وذلك بالتزامن مع منح الحماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال السياحة والسماح بالتملك للأجانب بهدف الاستثمار السياحي.

كما عملت الوزارة على استقطاب شركاء محليين داخل القطر وشركاء دوليين للمساهمة في بناء وإعادة إعمار القطاع السياحي ودفع عملية التنمية السياحية ضمن إستراتيجية تنموية تعتمد على مبدأ المشاركة الفعلية بالقرار والتنفيذ وتعبئة كل الطاقات، والعمل مع سفاراتنا وبعثاتنا الدبلوماسية في الخارج وإعداد خطة لتطوير العمل معها والبدء بتنفيذها من خلال التعاون لعرض الفرص الاستثمارية للتعاون السياحي مع الدول المستضيفة منها (روسيا - الصين - الهند - إيران

جميع القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة ومن بينها وزارة السياحة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الوزارة تقوم بترميم كوارثها لاسيما بعد الهيكلية الإدارية الجديدة والنظام الداخلي ودراسة الاحتياجات والاختصاصات بما يرتقي بعمل الوزارة وتحسين مستوى الأداء والخدمات.

■ كيف ترون مستقبل السياحة في سورية من موقعكم؟

■ تستند الرؤية الجديدة للسياحة في البلاد على أن السياحة هي مجال خصب يسرع في إعادة بناء سورية المشرقة وشريان رئيسي يحقق ازدهارها الاقتصادي والاجتماعي، وتعمل الوزارة من منطلق كون قطاع السياحة مساهماً رئيسياً في إعادة البناء الشامل لسورية كأحد أهم محاور الاقتصاد السوري بأبعاد اقتصادية و تنموية وثقافية وسياسية لما تتمتع به سورية من موقع جغرافي ورصيد تاريخي وحضاري ثقافي مميز يكسبها مزايا في السياحة.

وتأتي أهمية البعد الاقتصادي للسياحة باعتبارها مصدر دخل يساهم في زيادة الإيرادات لخزينة الدولة بما يحقق من استثمار للمشاريع السياحية ويورد قطعاً أجنبية من خلال إنفاق الوافدين ونزلاء المنشآت الفندقية، وبالتالي زيادة نسبة إسهام السياحة في الناتج الوطني الإجمالي.

كما أن البعد التنموي الاجتماعي للسياحة يتمثل كونها عجلة لتوليد فرص العمل في القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بالقطاع السياحي ومطوراً لمشاريع صغيرة ومتوسطة تسهم في التنمية المحلية والناتج الوطني الإجمالي.

فيما يعكس البعد الثقافي التوعوي في الحفاظ على مكونات التراث وإغنائه، بما يكفل إحياءه في ذاكرة المواطنين والسياح من خلال حماية الموارد الطبيعية والثقافية للبلد، وصون المواقع الأثرية ومراعاة متطلبات حماية البيئة إضافة إلى فوائدها الأخرى في ترويج الفنون والصناعات التقليدية والمهن الحرفية واليدوية المحلية.

بالإضافة إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي للسياحة هناك دورها السياسي من خلال مساهمتها في تخفيف حدة التوترات السياسية، وتوطيد العلاقات بين الدول والمجتمعات.

للخزينة العامة وتفعيل الاستثمارات السياحية وتأمين المناخ الإيجابي لها وبلغت الخطوات المنفذة مرحلة متقدمة في مجالات إعداد تشريع متكامل للاستثمار السياحي وتحديث دفا تر شروط الاستثمار وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لفرص الاستثمار التي يتم الترويج لها بسبل حديثة وجذابة، وتقوم الوزارة منذ عام ٢٠١٤ بتنفيذ خطة مراجعة عقود الاستثمار السياحي المبرمة بشأن بعض العقارات العائدة لوزارتنا بهدف معالجة التعثر القائم ورفع نصيبها من عائدات الاستثمارات والتشغيل.

■ كيف تستعد الوزارة لمرحلة الإعمار والتعافي التي أصبحت على الأبواب مع اقتراب إعلان انتصار الدولة السورية على الإرهاب؟

■ في إطار خطة الوزارة لجذب الاستثمارات والمساهمة في توفير المناخ الإيجابي لإقامة مختلف المشروعات السياحية المناسبة فيه؛ تم إعداد الخريطة الاستثمارية السياحية لكافة محافظات القطر، كما أن الوزارة مستمرة بجرد ومسح متتال للمواقع المؤهلة للاستثمار السياحي العائدة للجهات العامة والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية لإعدادها بهدف عرضها على شركات الاستثمار، وتعمل الوزارة على مشروع قانون الاستثمار السياحي الذي تضم أحكامه التسهيلات والمزايا لمشاريع التطوير والاستثمار السياحي، ووضع التنظيم العمري للمشاريع السياحية، إضافة لمشروع قانون إحداث الشركة السورية أو الوطنية للفنادق تتبع للوزارة غايتها تملك وتجديد وتطوير واستثمار الفنادق العائدة لوزارتنا وبناء فنادق بمستويات مختلفة وفق خطة التنمية والتطوير السياحي، ومشروع قانون إحداث شركات سياحية مشتركة لكل من مواقع التطوير السياحي الكبرى في مناطق وادي قنديل والبصة والصنوبر.

■ هل الوزارة قادرة بجهازها الإداري الحالي والخبرات المتوافرة لديها على الوقوف على استحقاقاتها خلال مرحلة الإعمار والتعافي؟

■ أحد أخطر الآثار السلبية للأزمة التي عصفت ببلدنا هو نقص الموارد البشرية والتي عانت منها

- كوبا - إندونيسيا - جنوب أفريقيا - أرمينيا - التشيك - رومانيا - بلغاريا - العراق - عمان - الجزائر - قبرص)، والعمل بمشاركة السفارات على وضع قاعدة بيانات عن شركات ورجال أعمال تهتم بالاستثمار السياحي، لدعوتهم إلى سورية وإطلاعهم على الفرص الاستثمارية والتسهيلات المقدمة.

■ يؤخذ على بعض المنشآت السياحية عدم تقديم الخدمات بالجودة المطلوبة، كما يؤخذ عليها سلوك بعض العاملين فيها صفة الإبتزاز، فما خطة الوزارة للارتقاء بعمل هذه المنشآت للوصول إلى الجودة المحددة من الوزارة للحد من أي مخالفات في هذا المجال؟

■ تقوم الضابطة العدلية التابعة للوزارة بجولات رقابية لتفقد واقع عمل المنشآت السياحية بشكل دوري ومراقبة مستوى الخدمات المقدمة فيها بالإضافة إلى كافة النواحي التشغيلية والخدمية والفنية والصحية والغذائية المتعلقة بعملها واتخاذ الإجراءات اللازمة بحققها وفق الأصول.

وقامت الوزارة بإطلاق العمل بالرقابة الوقائية على عمل المنشآت السياحية من خلال تسليط الضوء على أماكن الخلل فيها وإرشادهم إلى كيفية معالجة مواضع الخلل واستدراكها وتقديم الخدمات اللائقة بالمستوى السياحي المطلوب ضمن معيار الجودة المعتمد خلال فترة زمنية معينة لاستدراك المنشأة مواضع الخلل واتخاذ الإجراءات القانونية في حال عدم التنفيذ، كما تم تطبيق البرنامج الوطني للجودة الذي يعتمد على تحقيق وتوفير معايير الجودة ضمن المنشأة وضمن محيطها.

■ كيف تعاملت الوزارة مع ملف إعادة تقييم الأملاك المؤجرة للقطاع الخاص؟ وكم حصلت للخزينة؟ وعلى أي أساس كان البعض يستأجر منشآت تتولى الوزارة موضوع استثمارها بأسعار بخسة قياساً إلى أسعار السوق؟

■ تجسد الوزارة في برامج عملها وتدبيرها العملية الخاصة بالمنشآت والمشاريع السياحية كامل الحرص على تحقيق أقصى إيرادات ممكنة

طلبت لإستثمار 24 موقعاً في الحافظات بتكلفة 50 مليار ليرة